

خلال استقباله المزيبي والقناعي والجمعة والوريك

محافظ حولي: الحفاظ على الموارد المائية وضمان عدم إهدارها



■ جانب من اللقاء



■ محافظ حولي مستقبلا المزيبي والقناعي والجمعة والوريك

قاعة عبدالعزيز حسين بمقر المعهد العربي للتخطيط. وأعرب عن شكره وتقديره لهذه الزيارة متمنيا لهم دوام التقدم والأزدهار في خدمة وطننا الغالي الكويت.

المياه وعدم إهدارها. ووجه رئيس مجلس إدارة جمعية المياه الكويتية الدكتور صالح المزيبي لمحافظ حولي دعوة لحضور ندوة بعنوان «التحديات والحلول»، وستقام في

المهندس محمد القناعي، وعضو مجلس إدارة جمعية المياه الكويتية فؤاد الجمعة، ومدير الجمعية الكويتية لسقيا الماء بدر الوريك. وتناول اللقاء العديد من الموضوعات المتعلقة

استقبل محافظ حولي علي سالم الأصفر بمكتبه في ديوان عام المحافظة رئيس مجلس إدارة جمعية المياه الكويتية الدكتور صالح المزيبي، وعضو مجلس إدارة جمعية المياه الكويتية

حمود المبارك: تهدف إلى ضمان التشغيل الآمن للطيران بين البلدين

الكويت ومنغوليا توقعان اتفاقية ثنائية بمجال النقل الجوي



■ جانب من توقيع العقد



■ الشيخ حمود المبارك خلال توقيع العقد مع ممثل دولة منغوليا

بوزارة الطرق والخدمات سائدا غدورج عن سعادته بالتوقيع على الاتفاقية مع الكويت، مؤكدا أن هذا التعاون سيكون له آثارا إيجابية على التجارة والسياحة بين البلدين ما يعزز العلاقات الثنائية ويسهم في تحقيق المصالح المشتركة.

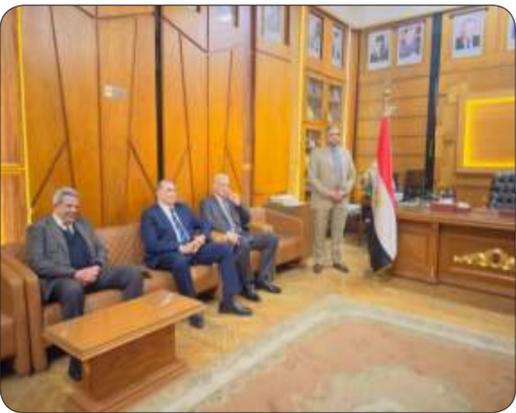
التي تسعى الكويت لإنهاؤها مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة في المستقبل وتهدف إلى فتح آفاق جديدة من التعاون مع دول العالم في مجال النقل الجوي بما يعزز قطاع الطيران ويدعم السياحة في الدولة. من جانبه أعرب سكرتير منغوليا

على ضمان الإجراءات القانونية والفنية اللازمة لضمان تشغيل شركات الطيران في مطار الكويت الدولي وفقا للمواصفات الدولية المتفق عليها بما يكفل أمن وسلامة الركاب. وأشار إلى أن الاتفاقية تأتي ضمن سلسلة من الاتفاقيات

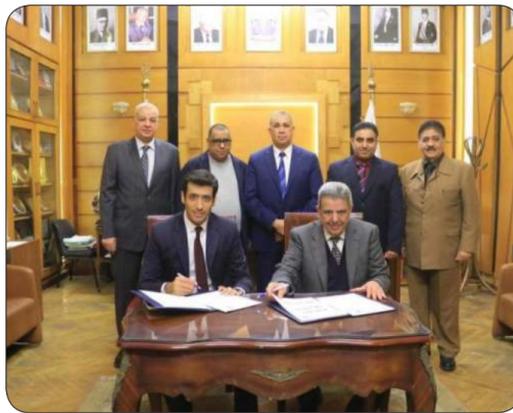
وقال رئيس "الطيران المدني" الشيخ حمود المبارك في تصريح لـ "كونا" إن الاتفاقية تهدف إلى ضمان التشغيل الآمن للطيران بين الكويت ومنغوليا بما يعزز التعاون المشترك في قطاع الطيران. وأضاف الشيخ حمود أن الاتفاقية تركز

وقعت الإدارة العامة للطيران المدني أمس الأحد اتفاقية مع منغوليا لتنظيم النقل الجوي بين البلدين وتحديد القواعد القانونية لتعيين شركات الطيران وتحديد آلية التشغيل والجانب الفني المتعلق بأمن وسلامة الطيران.

«المحامين» توقع بروتوكول تعاون لتعزيز الشراكة مع نظيرتها المصرية



■ جانب من توقيع الاتفاقية



■ توقيع الاتفاقية

كما تم التأكيد على أهمية رفع كفاءة المحامين الشباب من خلال برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تأهيلهم للاضطلاع بمسؤولياتهم في تحقيق العدالة ودعم سيادة القانون.

والإقليمي. وشهد التوقيع مناقشات حول أهمية تبادل التجارب القانونية بين الجمعيات المهنية، وتعزيز العمل المشترك لمواجهة المستجدات القانونية والتشريعية.

الخبرات والمهارات بين المحامين في الكويت ومصر، مع التركيز على دعم وتطوير التدريب الأكاديمي والمهني، بما يساهم في إثراء الجوانب القانونية المختلفة على المستويين المحلي

والأكاديمي في المجال القانوني. وتم توقيع البروتوكول بحضور رئيس اتحاد المحامين العرب نقيب المحامين المصريين عبد الحليم علام. ويهدف هذا البروتوكول إلى تبادل

وقعت جمعية المحامين الكويتية ونقابة المحامين المصرية بروتوكول تعاون لتعزيز الشراكة القانونية وتبادل الخبرات في خطوة رائدة لتعزيز التعاون العربي وتطوير العمل المهني

سميرة الكندري: على استعداد لتقديم الدعم الفني واللوجستي لتنفيذ المشاريع التنموية

محافظ الفروانية بحث مع مدير عام «البيئة» خطط الاستدامة وتعزيز التعاون المشترك



■ محافظ الفروانية مستقبلا مديرة العام للهيئة العامة للبيئة

في محافظة الفروانية. وفي ختام اللقاء، شدّد الشيخ عذبي الناصر، على أهمية استمرار هذا التعاون وتعزيز الشراكة مع الهيئة العامة للبيئة لتوفير بيئة صحية للأجيال القادمة. وأكد المحافظ حرصه على دعم المبادرات البيئية والجهود المبذولة، مشيرًا إلى أهمية التنسيق بين الجهات ذات الاختصاص لتحقيق الأهداف المشتركة التي تتواءم مع السياسة العامة لدولة الكويت.

المجتمع وزرع الثقافة المجتمعية التي تساعد على الحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية والممتلكات وإظهار أجمل واجهة بيئية وحضارية لكل المرفقات العامة. من جانبها، أشادت م. سميرة الكندري باهتمام المحافظ بالمف البيئي، مؤكدة أن الهيئة العامة للبيئة على استعداد كامل لتقديم الدعم الفني واللوجستي لتنفيذ المشاريع التنموية التي تخدم الأهل وتحقق التنمية المستدامة لتحسين جودة الحياة

استقبل محافظ الفروانية الشيخ عذبي الصباح أمس صباحا في مكتبه بمحافظ الفروانية المدير العام للهيئة العامة للبيئة بالوكالة م. سميرة الكندري، وذلك في إطار بحث وتعزيز التعاون المشترك لخدمة أهالي محافظة الفروانية. وتم خلال اللقاء بحث سبل التعاون المشترك لتعزيز دور الهيئة العامة للبيئة في محافظة الفروانية وشرح خطة الاستدامة البيئية ونشر الوعي البيئي لدى

«الخدمة المدنية»: الخميس 30 يناير

عطلة بمناسبة الإسراء والمعراج



■ ديوان الخدمة المدنية

أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس الأحد تعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يوم الخميس الموافق 30 يناير الجاري وذلك بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج. وذكر الديوان في بيان صحفي نشر عبر حسابه الرسمي على موقع

التواصل الاجتماعي "إكس" أن الدوام الرسمي سيستأنف يوم الأحد الموافق 2 فبراير المقبل. وأوضح أن الأجهزة والجهات ذات طبيعة العمل الخاصة ستحدد عطلتها وفق ما تراه مناسبا مشيرًا إلى ضرورة مراعاة المصلحة العامة من قبل الجهات المختصة بشؤونها.

تحدد بقرار من السلطة المختصة بكل جهة

إلغاء قانون «الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة»



■ إلغاء قانون الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة

صدر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» مرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2025 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

ونص المرسوم في مادته الأولى على «إلغاء القانون رقم (79) لسنة 1995 المشار إليه، كما يلغى كل حكم يخالف ذلك، فيما قالت مادته الثانية، «تحدد كل جهة الرسوم والتكاليف ومقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، بقرار من السلطة المختصة بكل جهة، وفقا للقانون المنظم لكل منها، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء».

أسا المادة الثالثة فقالت «على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

وذكرت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2025 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة أنه نظرا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة وحاجة الدولة إلى المرونة في إدارة الموارد المالية وتوفير الخدمات العامة بشكل مستدام، باتت هناك حاجة إلى إلغاء القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، والذي سيسهم في حال إقراره بتنظيم الطلب على هذه الخدمات توحيا لمبدأ حسن إدارة المرافق العامة وزيادة مرونة الوزارات والإدارات الحكومية في وضع الأليات الخاصة بها لتسعير الخدمات العامة والرسوم مع مراعاة العدالة الاجتماعية وعدم المساس بالحد الأدنى للمعيشة». وتابعت، وفي حال إلغاء القانون فإن الرسوم التي تخضع له سيتم دراستها وتحليلها من قبل الجهات المعنية ويتم إعادة تسعيرها وفق تكلفة الخدمة ومقابل الانتفاع ويكون ذلك بقرار من السلطة المختصة وفق قانونها وبعد العرض على مجلس الوزراء وموافقته.

صدر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» مرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2025 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

ونص المرسوم في مادته الأولى على «إلغاء القانون رقم (79) لسنة 1995 المشار إليه، كما يلغى كل حكم يخالف ذلك، فيما قالت مادته الثانية، «تحدد كل جهة الرسوم والتكاليف ومقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، بقرار من السلطة المختصة بكل جهة، وفقا للقانون المنظم لكل منها، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء».